



إنهاء التعاقد معها جميعاً عدا الإبقاء على العقد المبرم مع «أرض المعارض» لأغراض التطعيم

«المالية» تعاقدت مع 23 محجراً بـ13,5 مليون دينار منذ بداية «كورونا»

■ 4,6 آلاف وحدة السعة الاستيعابية للمحاجر الصحية.. وجميع التعاقدات تمت بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية



كشف وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة أن عدد المحاجر المؤسسية (الفنادق المحلية والشاليهات) التي أعدتها الدولة منذ بداية جائحة كورونا بلغ 23 محجراً بسعة استيعابية تبلغ 4,6 آلاف وحدة، وقد تم إنهاء التعاقد معها جميعاً عدا الإبقاء على العقد المبرم مع شركة معرض الكويت الدولي لأغراض التطعيم.

وقال حمادة ضمن رده على سؤال برلماني للنائب د.عبدالعزیز الصقعي وحصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن كلفة التعاقدات التي أبرمتها وزارة المالية مع 23 محجراً بلغت 13,5 مليون دينار، مشيراً إلى أن جميع التعاقدات تمت بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية وهي الجهاز المركزي للمنافسات العامة وإدارة الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة.

وقال أن آلية الصرف (الدورة المستندية) التي تقدمها الشركات المتعاقد معها من قبل جهات الاختصاص في وزارة المالية، حيث يتم مراجعة الفواتير ومطابقتها مع الأسعار التعاقدية والتأكد من التزام الشركة بشروط التعاقد، ومن ثم يتم إعداد استمارة بصرف المستحقات مرفق بها فاتورة الشركة مع المستندات التي تعزز الصرف وهي نسخة من العقد وموافقة الجهات الرقابية على العقد.

وأضاف حمادة: «يتم إرسال الاستمارة مع جميع المرفقات إلى مكتب جهاز المراقبين الماليين للمراجعة واعتماد الاستمارة وإدخالها على نظام أوراكل، وبعد اعتماد جهاز المراقبين الماليين لاستمارة الصرف وإدخالها على نظام الأوراكل يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيث تقوم جهات الاختصاص بالوزارة بإعداد التحويل البنكي

لخصم مستحقات الشركة من حساب الوزارة لدى بنك الكويت المركزي الذي يقوم من جانبه بإخطار البنك التجاري المفتوح لديه حساب الشركة بإيداع تلك المستحقات في حساب الشركة البنكي».

وفي سؤال حول الدوافع الفنية والمبررات القانونية لإلزام جميع المواطنين القادمين من الخارج بالحجر المؤسسي على نفقتهم الخاصة في الفنادق المحلية لاسيما وأن الدولة قد خصصت محاجر مؤسسية لإيواء القادمين من الخارج قال وزير المالية أن القرار الصادر في هذا الشأن من اختصاص اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا التابعة لمجلس الوزراء، ويجدر الإشارة إلى أنه لا توجد تعاقدات حالبة لتوفير محاجر صحية على نفقة الحكومة، عدا العقد المبرم مع شركة معرض الكويت الدولي المخصص لعمليات التطعيم.

أحمد مغربي

لا يجوز للجهات الحكومية توقيع عقود جديدة بالسنة المالية 2022/2021

وزير «المالية» ينظم صرف الجهات الحكومية حتى إصدار قانون ربط الميزانية الجديدة

أصدر وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، تعميماً في شأن تنظيم الصرف حتى إصدار قانون ربط الميزانية الملحقه والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المالية 2022/2021، وقضى التعميم الذي حمل رقم 3 لسنة 2021 بأنه لا يجوز إجراء أي مناققات بين أنواع وبنود أبواب ومصروفات الميزانية، إلا بعد إقرار التقديرات من قبل مجلس الأمة أو صدور قانون ربط الميزانية للعام المقبل. وأظهر القرار، الذي حصل «الأنباء» على نسخة منه، أنه يستمر العمل بقواعد تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2021/2020 والتعميم الصادر من وزارة المالية رقم (4) لسنة 2015 بشأن دليل رموز وتصنيفات الميزانية (الأساس النقدي)، وكذلك يستمر العمل بقواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة حتى صدور قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وقوانين ربط ميزانية الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة للسنة المالية 2022/2021.

كما لا يجوز قيام الجهات الحكومية بتوقيع عقود جديدة على السنة المالية 2022/2021، قبل إقرار التقديرات من قبل مجلس الأمة أو صدور قانون ربط ميزانية السنة المالية 2022/2021، وذكر تعميم «المالية»، أنه عملاً على تنفيذ مشاريع خطة التنمية السنوية 2022/2021 وفقاً لما هو مخطط له، ينبغي على جميع الجهات الحكومية

البدء في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذها اعتباراً من بداية السنة المالية 2022/2021 على أن يتم الصرف على هذه المشاريع وفقاً للتعليمات الواردة في هذا التعميم وأية تعليمات لاحقة تصدرها وزارة المالية في هذا الشأن، وعلى جميع الجهات المعنية والرقابية منح الأولوية لمشاريع خطة التنمية السنوية 2022/2021 وسرعة إنهاء الإجراءات الخاصة بها.

وأشار التعميم إلى أن وزارة المالية ستقوم بإبلاغ جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات ذات الميزانيات المستقلة بقوانين ربط ميزانياتها للسنة المالية 2022/2021 فور صدور تلك القوانين، وذلك وفقاً لتقضي به أحكام المادة 15 من المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابية على تنفيذها والحساب الختامي، وشدد التعميم على ضرورة عدم الارتباط والصرف على أية مكافآت بانواعها المختلفة ماعدا المتعلقة بحكم الراتب (لبعض الجهات المستقلة التي تصرف من مكافآت مجالس الإدارات) إلا بعد صدور قانون ربط ميزانية السنة المالية 2022/2021.

وشدد التعميم على عدم شغل الوظائف الشاغرة «فئة غير كويتي» والمرتبة من ميزانية السنة المالية السابقة بعد 2021/3/31 إلا بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية، وعدم شغل الوظائف المقترح إنشاؤها في مشروع ميزانية السنة المالية 2022/2021 إلا بعد صدور قانون ربط الميزانية للسنة المالية 2022/2021 ويستثنى من ذلك المعينون خصماً على الاعتماد التكميلي.

دول الخليج تصدر سندات دولية بفائدة أقل من سندات الكويت الدولية المصدرة في 2017

هكذا تضع الكويت فرص أقل تكلفة تمويل لعجز ميزانيتها!



من كل عام، حيث تصل قيمة القسط الواحد إلى 48 مليون دولار قسط نصف سنوي عن السندات لأجل 5 سنوات، ونحو 79 مليون دولار كل ستة أشهر عن الشريحة الثانية لأجل 10 سنوات بمجموع 127 مليون دولار، ويصل إجمالي الفائدة التي تدفعها الكويت عن الشريحتين طوال 5 سنوات للأولى و10 سنوات للثانية إلى ما يزيد على مليار دولار.

سندات خليجية

عند مقارنة الواقع الكويتي مع الوضع الخليجي، نلاحظ من رصد إصدارات سندات الدين السيادية لدول الخليج خلال العام 2020 أن آخرها ما أصدرته إمارة أبوظبي من سندات متعددة الشرائح بقيمة 5 مليارات دولار بمستويات تسعير وفائدة غير مسبوق وصلت إلى 1,72٪ لسندات لأجل 10 سنوات، ما يعادل نحو نصف فائدة السندات التي أصدرتها الكويت قبل نحو 4 سنوات لنفس الأجل. وتتمتع الإمارات بأعلى تصنيف ائتماني سيادي

موجة من إصدارات الدين السيادية تجتاح العالم ودول المنطقة ومن بينها دول الخليج لاستفادة من تراجع الفائدة في تمويل العجز الناتج عن تراجع أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا بتكلفة منخفضة، حيث يبدو أن دول الخليج استفادت من جائحة كورونا لإصدار سندات دين سيادية بفائدة منخفضة، بينما تظهر الكويت وكأنها الدولة التي تضيع الفرص في إصدار سندات في ظل ميزة الفوائد المنخفضة.

ففي الوقت الذي تستفيد فيه دول الخليج، مثل الإمارات والسعودية وقطر، من إصدار سندات بأسعار فائدة تاريخية، تنتظر الكويت ترميز قانون الدين العام الذي توقف العمل به، في وقت هناك خفض للتصنيف الائتماني للكويت، الذي يرجح صعوبة اللحاق بتلك الفرص مرة أخرى.

وكانت الكويت قد أصدرت سندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار في مارس من العام 2017 مقسمة إلى شريحتين، الأولى لأجل 5 سنوات بقيمة 3,5 مليارات دولار تستحق في مارس 2022 بفائدة 2,75٪، حيث تم تسعيرها بزيادة 0,75٪ تضاف لعائد سندات الخزنة الأميركية لأجل 5 سنوات، والثانية لأجل 10 سنوات بقيمة 4,5 مليار دولار تستحق في 2027 بفائدة 3,5٪، وتم تسعيرها بزيادة 1٪ عن عائد سندات الخزنة الأميركية لأجل 10 سنوات، والثانية لأجل 10 سنوات بقيمة 4,5 مليار دولار تستحق في 2027 بزيادة 1٪ عن عائد سندات الخزنة الأميركية لأجل 10 سنوات.

وتدفع الكويت أقساط نصف سنوية كل ستة أشهر في مارس وسبتمبر

في المنطقة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية، ومنها وكالة موديز التي أكدت تصنيفها عند مستوى AA2 في ديسمبر الماضي، فيما قامت نفس الوكالة بخفض التصنيف الائتماني للكويت إلى مستوى A1 في سبتمبر الماضي. وقد تحسنت تكلفة تمويل السندات السيادية للسعودية لتصل إلى 3,36٪ على السندات لأجل 10 أعوام، أي أقل من سندات الكويت لنفس الأجل. وكانت تكلفة تمويل سندات السعودية السيادية لأجل 10 سنوات التي تم إصدارها في عام 2017 أكبر من تكلفة تمويل الكويت في نفس العام، حيث بلغت وقتها 3,96٪ بزيادة نحو 13,5٪ عن سندات الكويت الصادرة في نفس العام.

كذلك أصدرت قطر سندات سيادية بقيمة 10 مليارات دولار في أبريل الماضي من ثلاثة شرائح الأولى لأجل 5 سنوات بقيمة 2 مليار دولار بفائدة 3,44٪، والثانية لأجل 10 سنوات بقيمة 3 مليارات دولار بفائدة 3,72٪، والأخيرة لأجل 30 سنة بقيمة 5

مليارات دولار بفائدة 4,4٪. **الفرصة البديلة**

وقامت الكويت بتسييل أصول من صندوق الأجيال القادمة وتحويل تلك السيولة إلى صندوق الاحتياطي العام الذي نفذت سيولته لسد عجز الميزانية الذي تفاقم لأكثر مستوى في تاريخه، بعدما زاد في نوفمبر إلى نحو 14 مليار دينار، وبعمدما عملت وزارة المالية على مراجعة التقديرات الأولى للميزانية للأخذ في الاعتبار تداعيات جائحة كورونا.

وتخسر الكويت عائد الأصول السيادية التي يتم تسييلها والذي يزيد عن تكلفة التمويل في ظل تراجع الفائدة، حيث تخطى عوائد الصندوق السيادي الكويتي السنوية 6٪ سنوياً بحسب إحصاء سابق لهيئة العامة للاستثمار، وفق متوسط ما حققه الصندوق على مدار 20 عاماً. وتمتلك الكويت واحداً من أكبر الصناديق السيادية في العالم والذي تقدر أصوله بحسب وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بنحو 590 مليار دولار ما يعادل نحو 470٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

أحمد مغربي

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

إعلان

توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة لبيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.)
عن السنة المالية المنتهية كما في 31 ديسمبر 2020

يسر بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.) أن يعلن عن موعد توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة التي قررتھا الجمعية العامة العادية وغير العادية المتعددة بتاريخ 22 مارس 2021، بعد أن تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لشهر قرارها وفقاً لأحكام قانون الشركات والضروابط المنظمة، وذلك للسادة المساهمين المقيمين في سجلات البنك في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الخميس الموافق 8 إبريل 2021، وذلك على الوجه التالي:

أولاً: موعد ابتداء التوزيعات النقدية وأسهم المنحة:
يبدأ اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 13 إبريل 2021م توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة.

ثانياً: الأرباح النقدية: نسبة 10% (عشرة في المائة) من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع 10 فلساً لكل سهم)

- سوف يتم إيداع الأرباح النقدية في حسابات السادة المساهمين لدى "بيتك" أو البنوك الأخرى لمن أعطى منهم تعليمات بذلك.
- على السادة المساهمين الآخرين القيام بالتسجيل في خدمة إيداع أرباح الأسهم من خلال القنوات الإلكترونية لـ "بيتك" أو لدى أي بنك آخر مفضل ببوله الكويت، حيث لن تقوم الشركة الكويتية للمنافسة بإصدار شيكات الأرباح النقدية.

ثالثاً: أسهم المنحة: نسبة 10% (عشرة في المائة) من رأس المال المصرر والمدفوع

- سيتم إيداع أسهم المنحة بحسابات تداول السادة المساهمين لدى الشركة الكويتية للمنافسة لمن لديه رصيد أسهم بحساب التداول.
- ستقوم الشركة الكويتية للمنافسة بإيداع أسهم المنحة في سجل المساهمين مباشرة، وذلك للسادة المساهمين ممن ليس لديهم رصيد أسهم في حسابات التداول.

رابعاً: تطبق أحكام القانون والعقود ذات الصلة في شأن أسهم المنحة الموزعة عن أسهم مرهونة.

كما يود "بيتك" التنويه عن الآلية الخاصة بالجدول الزمني للاستحقاق والتوزيع على النحو التالي:

يوم	التاريخ	التوضيح
حيازة السهم	الاثنين 05 إبريل 2021	اليوم الأخير الذي يجب عنده شراء السهم حتى يكون المساهم مقيداً في سجلات البنك للحصول على التوزيعات.
تداول السهم بدون استحقاق	الثلاثاء 06 إبريل 2021	اليوم الذي يتم فيه تداول السهم غير محمل بالتوزيعات، وهو كذلك اليوم الذي يتم فيه التعديل على سعر السهم نتيجة التوزيعات.
الإستحقاق	الخميس 08 إبريل 2021	اليوم الذي يتم فيه تحديد المساهمين المستحقين للتوزيعات والمقيدين في سجلات البنك كما في إفتقال يوم 05 إبريل 2021 (وهو يوم حيازة السهم).
التوزيع	الثلاثاء 13 إبريل 2021	اليوم الذي يتم فيه توزيع الأرباح النقدية وأسهم منحة.

والله ولي التوفيق
رئيس مجلس الإدارة

kfh.com 180 3333 @kfhgroup